الأثر الاقتصادي في بلورة النخبة المثقفة الحلية

The economic impact on the crystallization of the educated elite

رضا عمران عثمان

أ.د علي الحسناوي

جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ

ملخص البحث:-

اتسم البحث بالأثار الاقتصادية التي بلورت النخبة المثقفة الحلية وكان قد شمل الجوانب الاقتصادية الثلاثة ،الزراعة ،والصناعة ،والتجارة ،وما لها من اثر هام في التحولات الاساسية في المجتمعات ،وكان للعامل الزراعي لتوفر ظروفه المناسبة من تربة خصبه ومناخ ،والمياه الوفيرة ،واحتوى البحث على الاثار والدور لملاك الاراضي والاقطاع ،واثر ذلك على الجانب الاجتماعي والثقافي للنخبة المثقفة الحلية خاصة ،والعراق عامة ،وشمل اثار الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣)، على الواقع الزراعي ،وناقش ظهور طبقه المشاريع الصناعية ،وكيفية استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ،واثار الهجرة من الريف الى المدينة ،والذي نتج منه قلة المواد الغذائية وازدياد الاسعار والضرائب ،وكان لدور المحتل في ايجاد اسباب الصناعة وتطوير بعضها لمصلحته واستخراج النفط ،لكي تحكم سيطرتها عليه ،وشمل البحث ايضاح سياسة التشجيع وحماية المنافسة الاجنبية التي اتبعتها الحكومات الموالية للمحتل ،وكان للصناعة دورها في الحياة الحلية من وجود الصناعات اليدوية ،وما نتج من تأثير الحروب على التجارة ،وكذلك السياسة الحكومية والنقل النهري ،وناقش سياسة الحكومة في تمويل البنوك (التمويل البريطاني)للتجارة الخارجي ،واتباع سياسة الرسوم الكمركية ،وسياسة الحماية العشائرية لطرق التجارة واثر ذلك على الواقع التجاري والصناعي في العراق .

Research Summary:-

The research was characterized by the economic effects that crystallized the educated elite, and it included the three economic aspects, agriculture, industry, and trade, and their important impact on the basic transformations in societies. The agricultural worker had the appropriate conditions of fertile soil and climate, and abundant water, and the research contained The effects and role of landowners and feudalism, and its impact on the social and cultural aspect of the educated elite in particular, And Iraq in general, and included the effects of the global economic crisis (1929-1933), on the agricultural reality, and discussed the emergence of a class of industrial projects, and how to exploit natural and human resources, and the effects of migration from the countryside to the city, which resulted in a lack of foodstuffs and an increase in prices and taxes, and the role of the occupier was In finding the causes of the industry, developing some of them for its own benefit, and extracting oil, in order to establish its control over it, The research included clarification of the policy of encouragement and protection of

foreign competition followed by the governments loyal to the occupier, and the industry had its role in the present life of the presence of handicrafts, and the resulting impact of wars on trade, as well as government policy and river transport, and discussed the government's policy in financing banks (British finance) for trade. The foreign policy, and the policy of customs duties, and the policy of tribal protection for trade routes, and its impact on the commercial and industrial reality in Iraq.

المقدمة:-

تمثل الحالة الاقتصادية للبلدان اهمية اساسية للوقوف على جوانبها الايجابية والسلبية ،وللانطلاق الى التطور و الابداع لما لها من علاقة مهمة ،حيث ترتبط بالتحولات الاجتماعية والسياسية ،وللوقوف على الواقع العراقي عامة والحلي خاصة ،لفترة مهمة من تاريخ العراق الحديث ،ولبيان الاثر الاقتصادي في بلوره النخبة المثقفة الحلية على كافة المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية .لقد توزعت الدراسة على ثلاثة مواضيع ،كان الموضوع الاول يتعلق بالزراعة ،وما تمثل في هذا العامل من توفر خصائص الزراعة من عناصر التربة الخصبة ،والمناخ الجيد ،والمياه الوفيرة في مدينة الحلة والمناطق المحيطة بها ،واشار الى العوامل التي اثرت بها سلبيا وايجابيا وانعكاس ذلك على الحياة الاجتماعية والسياسية ،وقد شمل الموضوع الثاني الصناعة وكيف لعبت دورا في تغير احوالها، عناصر عدة منها ،الحروب والضرائب والادارة البريطانية ،وكذلك دور الموارد الطبيعية والسياسات التي اتبعت للتأثير على الصناعة من قوانين وحركات سياسية وانتقاضات ،واثار الازمة العالمية ،وكل ذلك ،وانعكاسه على دور الفئة الواعية في المجتمع الحلي ،وتطرق الموضوع الثالث وهو التجارة الى واقع الحال واثرها في الحياة الاقتصادية وانعكاساتها على عملية التنمية الاقتصادية والعوامل المؤثرة بها مثل، عوامل رأس المال ووسائل النقل البحري ،وعوامل الحزن وغيرها ،وما لها من انعكاسات كبيرة على الواقع العراقي والحلي الاجتماعي والسياسي ونوع السلع الخاصة بالتصدير والاستيراد ومالها من وجود على التجارة العراقية وواقع المؤثرات الصناعية والزراعية على التجارة الخارجية والداخلية والانواع المؤثرة فيها والسياسات التي اتبعت واثرها على الواقع العراقي عامة والحلي خاصة .

١-الزراعة:

تمثل الحياة الاقتصادية لأي مجتمع الركيزة الاساسية للتحولات الاجتماعية والسياسية وبناء الخطط الاستراتيجية للبلدان، وكانت للأثار السلبية من ازمات اثرها المباشر على الشعوب وما صاحبها من اضرار ،والشعب العراقي من الشعوب التي تأثر بالحوادث والازمات التي مرت به (١) وقد اجتمعت عوامل اقتصادية (الزراعة – الصناعة –التجارة) في نتاج الواقع المعيشي لمدينة الحلة والتي تميزت عن بقية مدن العراق، بتوفر ميزات من عوامل الزراعة٠ وما تمثل من عامل التربة الخصبة والمناخ الجيد والمياه الوفيرة التي تتزود بها من الفرات والتي تقع على جانبي الفرات(٢) فيعد الموقع الجغرافي ذا اهمية لهذه المدينة، حيث ان جميع المناطق المحيطة بها مناطق سهلية، وتتوفر فيها جميع متطلبات الانتاج الزراعي، وتعد من الاسس المهمة للتطور الاقتصادي(٣) لقد عاشت الحلة كما هي باقي الوية واقضية العراق الاخرى وفق الانظمة الاجتماعية والعشائرية التي تتأثر سلبا وايجابا بالسياسات التي تعتمدها الدولة ونظامها العام ،فقد ادى النظام الاقطاعي دورا مهما في تقويض الاحلاف العراقية في مختلف انحاء العراق، وتغير مهمة الشيوخ من رؤساء عشائر تربطهم روابط اجتماعية بعشائرهم الى رؤساء

مقاطعات زراعية تقوم على العلاقة المادية بين افرادها وقد ساهم ذلك التحول الاجتماعي في تحطيم القيود التي احاطت بالاقتصاد العراقي لسنوات حيث ان الاحلاف تحول دون ظهور السوق الوطنية الواحدة ، وكان النظام الاقطاعي احد ركائز الحكم الملكي (٤).

واتسعت مقاطعات المالكين واصبحت العائدات المالية لهم كبيرة مما ساعدتهم في الوصول الى السلطتين التنفيذية والتشريعية وان دخول العراق الانتداب في ٣ / ايار ١٩٢٠ ، بقيت الاوضاع والفوضى الثقيلة على الاقتصاد العراقي فالتخلف والفقر كانا ظاهرتين شائعتين على الشعب العراقي وظروف الزراعة التي كانت من الموارد الاساسية تعاني من الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف وقلة الامطار وهجوم الجراد والحشرات (٥).

واصبحت تغيير القرارات بصورة تتلاءم مع هؤلاء الملاك فيما يخص نظام حيازة الارض كما ان النظام الاقطاعي في العراق لم يشجع على الانتاج الحيواني لان نسب الفلاح لا تكفي لأقامه مثل هذه المشاريع(٦) وكانت الحرف الاخرى مثل الحياكة غير مرغوب بها ،وكذلك زراعة الخضروات او بيع المنتجات الحيوانية لأن الظاهرة الاجتماعية والشائع بين الناس والذين يقيمون بها ينعتونها بأسواء الالقاب(٧).

لقد جرت محاولات للإصلاح بعض الاوضاع السيئة في الريف العراقي في العهد الملكي لكنها فشلت، حيث صدر عام ١٩٣٦ قانون تشيد القرى الحديثة (رقم٧٠) غير انه لم ينجح، وقاومت محاولات اخرى في سنة ١٩٤٠ اعدت لائحة قانونية لصيانة الاملاك الزراعية(٨) الصغيرة ووضع حدا ادنى للحفاظ على حقوقه الاساسية وتشجيع الاملاك الزراعية والحيلولة دون حصر الاراضي في ايدي جماعة قليلة، وذلك بتعين حد اعلى للمساحة التي يجوز لشخص واحد بامتلاكها(٩) .

وحينما تولى الملك غازي (١٩٣٣_١٩٣٩) عرش العراق اهتم بوضع الفلاح لتحسين حالته المعيشية ،حيث وجه الدوائر المختصة للاهتمام بحالة الفلاحين وكذلك العمال من خلال اقامة المشاريع التي توفر فرص العمل(١٠) ،لكن الاحوال السياسية اثرت على اقتصاد البلد من خلال تأثيرها على المستوى المعاشي للعمال والفلاحين وذلك بسبب تبعات الازمة المالية العالمية حيث اثرت على تخفيض الاجور(١١).

وكذلك اثرت على اسعار المحاصيل الزراعية على اثر تبعات الازمة واشارت الصحف الى المطالبة بدعم مطاليب الجماهير(١٢) ومن المشاريع التي اقرت وكان لها دور هام هو مشروع الغراف الزراعي والذي اقترح عام ١٩٣٤ لتوطين العشائر وانعاش الزراعة حيث شهدت هذه المدة هجرة لأبناء الريف الى المدينة وذلك لقلة ايراد الاراضي الزراعية واصبحت المعيشة في تردي واسع وانحطاط الوضع الاقتصادي للفلاح (١٣).

كانت الملكيات الزراعية الكبيرة التي ظهرت واتسعت بعد ١٩٣٢ اثرت كثيرا على وضع الفلاح المعاشي ، بالإضافة الى هبوط اسعار الحبوب في العالم وارتفاع الضرائب الحكومية على المحاصيل الزراعية لهذا شرعت الحكومة العراقية قانون حقوق وواجبات المزارع (رقم٢٨) لتنظيم وتطوير الانتاج الزراعي وايقاف هجرة الفلاح المتزايدة (١٤).

لقد عاش الريف العراقي تحت نظام الاقطاع الذي استغل العاملين فيه بشتى الصور من الاستهانة والظلم. وكانت هذه السياسات قد اثرت على مسيرة البلد الاقتصادية وابقت الفلاح بأوضاع سيئة ، بالرغم من الجهود الحكومية التي بذلت والتشريعات وتأسيس مصرف زراعي وصناعي ولوائح تحسين انواع من الزراعة مثل الحنطة (١٥) .

اما في لواء الحلة (١٦) وهي التي تضم مساحات واسعة من الاراضي الزراعية كما ذكرنا سابقا وهي من الاراضي المهمة في العراق لخصوبة ارضها ووفرة مياهها وهي تضم مساحات واسعة من الاراضي الزراعية ويغلب على نشاطها الطابع الزراعي وانعكس هذا على كمية الانتاج فيها وتوفر الاسواق منحها فرصا لتصريف الانتاج بالإضافة الى قربها من العاصمة الامر الذي جعلها من الاسواق الكبيرة للمنتجات الزراعية (١٧).

وعدت لواء الحلة فخر لزراعة الحبوب فهي تحتل المرتبة الاولى في انتاج الحبوب على مستوى الفرات وبغداد وديالى فهي تمد بغداد وكثير من المحافظات بالمواد الغذائية لذا نجد ان امتهان الزراعة فيها يصل الى ٧٠% من مجموع سكان اللواء (١٨).

لقد صدر قانون رقم (٥٠ لسنة ١٩٣٢)، المعروف باسم قانون التسوية الاول (قانون تسوية حقوق الارض) واصبحت وزارة العدل هي المسؤولة عن تطبيق هذا القانون في سنة ١٩٣٩ ٠

كانت تأثيرات الازمة العالمية١٩٢٩ -١٩٣٣ وتحكمها بالوضع الاقتصادي ، قد القت بضلالها ، حيث انخفض الانتاج العالمي الى الثلث تقريبا(١٩) ،وما صاحبها من افلاس بعض الشركات والمعامل والمصارف ، والكساد في الميدان التجاري ، وازدياد في اعداد البطالة بلغت اعداد كبيره . وكان العراق واحدا من تلك البلدان التي عانت من تلك الازمة فحكم ارتباطه ببريطانيا وارتفاع حجم التجارة فيما سبق ،اذ كانت ثلث تجارة العراق مع بريطانيا من مجمل تجارة العالم

وظهر التأثير على بنية المجتمع العراقي(٢٠)، ونتيجة لذلك طهرت طبقة اصحاب المشاريع الصناعية وكبار التجار والملاكين اللذين استغلوا موارد البلاد الطبيعية والبشرية والى جانبهم الطبقة الوسطى متمثلة بأصحاب المهن والحرف والمحلات وصغار التجار والموظفين والمتعلمين والمثقفين من ناحية اخرى ومن ناحية اخرى زاد عدد المدنيين واهل الريف على حساب اهل البادية وخاصه اهل الريف.

وقد ظهرت اثار الازمة العالمية في الاقتصاد العراقي بشكل مبكر من خلال الاسعار والمنتجات الزراعية، وشل حركة التجارة الخارجية ،وحالة الافلاس لدى الشريحة الاقتصادية ومن نتائجه هو انتشار حالة غش البضائع الغذائية ،كالدهن الزائف، والشاي المغشوش واطلق على الازمة بسنوات اللوعة ،وقد اخذت نسبة سكان العراق بالتراجع بفعل التحولات الاقتصادية التي حصلت بالعراق.

وبعد حصول العراق على استقلاله في ١٩٣٢كان المتوقع حصول تغيرات على واقعه الاقتصادي لكن لم يحصل ذلك وبقيت التغيرات تسير ببطء، ولاسيما الطبقات الكادحة ومنها الفلاحية والعمال وبقوا مستغلين من قبل اصحاب العمل لتحقيق اكبر قدر من الارباح حيث لم تتجاوز الاجور٧٥ فلس(٢١) .

اضافة الى الهجرة من الريف الى المدينة خاصة قبل الحرب العالمية الثانية ادت الى صعوبة اكثر بالعيش بسبب ضغط المواطنين على سكان المدن ومزاحمتهم لهم وكان من تقرير الصحة العامة الذي نشرته في جريدة الاهالي في عددها الصادر في ٢٩كانون الاول ١٩٣٦عكس مستوى صعوبة

العيش للإنسان حيث بلغ مجموع الاكواخ نصف مليون عام ١٩٣٦ونتيجة لذلك شكلت لجنه سميت لجنة (التغذية الوطنية) ومن نتائجها ان الحليب والمواد الغذائية سعرها اعلى من امكانية الفقراء(٢٢)،وقد اتسمت الاوضاع العامة بالضعف والتردي التي يعيشها الفقراء من الطبقة الفلاحية والعاملة ،اما ميسوري الحال فكانت اوضاعهم المعيشية والصحية تسير بشكل جيد ،مما برزت الطبقية في المجتمع وما خلفته الحرب العالمية الثانية في المجتمع العراقي واصبحت الاسعار مرتفعة وعاشت العوائل العراقية والحلية تحت ضغط معاشي صعب واضطربت الاحوال المالية والتجارية واحتكرت المواد الغذائية وزادت مشكلة التموين تعقيدا بعد توسع نطاق الحرب(٢٣).

وكان لانقطاع الاستيراد من البلدان المجاورة سببا لتفاقم الحالة وارتفاع الاسعار، بالإضافة الى رداءة موسم الزراعة التي ادت الى تردي الاوضاع وزيادة عدد القوات البريطانية التي جاءت الى العراق وحاجتها الى مواد غذائية مما ادى الى شحة المواد الغذائية(٢٤)وزيادة الاسعار مما ادى الى تفاقم الوضع الاقتصادي والزراعي .

٢_الصناعة:-

اما بالنسبة الى الصناعة فقد لعبت الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) دورا كبيرا بإزاحة العلاقات الاقطاعية المتخلفة لتحل محلها علاقات انتاجية جديدة شبه اقطاعية وتصبح الطبقة الرأسمالية تحت سيطرة الاحتلال البريطاني(٢٥).

وشكلت الضرائب البريطانية ضغطا اقتصاديا شديدا على العراقيين ولاسيما بعد مؤتمر سان ريموا(٢٦)عام ١٩١٩، حيث انسلاخ العراق من الدولة العثمانية وخضوعه للانتداب البريطاني، واعلنت الحلفاء انسلاخ العراق عن الدولة العثمانية في ٢٥ نيسان ١٩٢٠.

واشراف عصبة الامم والذي استمر حتى دخول العراق عصبة الامم بعد الاستقلال في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢،وخلال هذه الفترة اتجهت بريطانيا لتشكيل حكم وطني نتيجة لثورة العشرين كي تضمن مصالحها الاقتصادية(٢٧)، ويؤدي عنها ادارة البلاد الصورية ويخفف عن كاهل لندن عبئ الاحتفاظ بالقوات العسكرية الكبيرة داخل العراق حيث بذلت جهود لتشكيل اول حكومة عراقية برئاسة عبد الرحمن النقيب ١٩٢٠،ثم عقد اول اتفاقية ثنائية مؤقته في ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٢بعد تنصيب الملك فيصل الاول ملكا على العراق في ٢٣ اب سنة ١٩٢١(٢٨).

لقد توفرت بعض الظروف المشجعة للصناعة والتي كان للإدارة البريطانية دورا في ايجادها لا جل مصالحها منها القيام بتعبيد بعض الطرق الداخلية ومد خط سكك حديدية يربط بين مدينتي بغداد والبصرة، وكري مياه شط العرب وتوسيع ميناء البصرة(٢٩).

وكل ذلك هو من باب احكام السيطرة على اقتصاد البلاد ومن ثم استغلال ثرواته وجعله سوقا لإنتاجها وبذلك وفرت فرص عمل واتساع الطلب للمنتجات الصناعية(٣٠)، ومن الصناعات التي تم تطويرها مثل صناعة النسيج والصوف، حلج الاقطان والجلود وكبس التمور، وصناعات داخلية اخرى مثل صناعة الصابون وبناء قوارب ولكن الجهود الاساسية انصبت على الصناعات الاستخراجية وبعض الصناعات الاولية والتي تصدر الى انكلترا(٣١).

بقي التطوير الحاصل في القطاع الصناعي بشكل غير مناسب للبلد بأن لم يكن ضمن القطاعات العامة (النفط فقط)، وهذه بقيت طول الحكم الملكي حتى سنة ١٩٥٢وذلك لان كمية النفط كانت لا تتجاوز المليون بالرغم من غزارة ابار النفط خاصة بابا كركر(٣٢).

وملخص القول ان الوضع الصناعي في عهد الانتداب كان يسير وفق خطط الاقتصاد الرأسمالي ، وكانت الصناعات المحلية تتركز على تصنيع المنتجات الزراعية والمواد الانشائية وفي المدن الكبرى (بغداد ، البصرة ، الموصل)، وان اهم ما لدى ادارة الانتداب هو حماية المصالح الذاتية وتكريس التبعية الاقتصادية (٣٣).

سعت الحكومات المتعاقبة منذ تشكيل الحكومة المؤقتة الاولى وبسبب الاوضاع السيئة التي كان يشهدها الاقتصاد العراقي ومنه الصناعي تحت حكم الانتداب الى استخدام السياسات للتشجيع وحماية من المنافسة الاجنبية (٣٤)وتنمية الجانب الصناعي ،وقد اصدرت قانون التعرفة الكمركية سنة (١٩٢٣)الذي تضمن في بنوده الاشارة الى اهمية الصناعة ووجود دعمها ومنحها امتيازات بإعفاء المكائن والآلات الانتاجية من الرسوم الكمركية(٣٥)،وكذلك في عام ١٩٢٧ اقدمت الحكومة على اصدار قانون الرسوم الكمركية رقم(٣٠)وبموجبه تحققت اعفاءات بصورة كلية وجزئية(٣٦):،وكذلك صدرت قوانين اخرى لتشجيع الصناعة مثل قانون(١٤)لعام١٩٢٩ او ما جرى عليه من تعديلات(٣٧)،وقد نصت بنوده على اعفاء مشاريع الصناعة من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات ،واعفائها عن ضريبة الطوارئ، و الكمركية على المواد الخام والمكائن لمدة ١٥سنة وتحديد نسبة العمال الاجانب بنسبة ١٠بالمية من مجموع العمال العراقيين وتحديد الصناعات التي يتم الاعفاء عنها من التي تتوفر المواد الخام لها في العراق وتدار بقوة يدوية ولسد حاجة السوق العراقية(٣٨)،وكانت اثار هذا القانون قد شملت مشاريع للإنتاج الطابوق وطحن الحبوب وانتاج الزيوت وحل ج الاقطان والسكائر(٣٩) .

اما في لواء الحلة فان الصناعة لم تحظى بالعناية الكافية بالرغم من ما اصدرته الحكومة من قوانين تشجيع الصناعة الوطنية مثل قانون رقم ١٤ لسنة١٩٢٩(٤٠) ،وكان لهذا القانون صدى واثر في تأسيس بعض المؤسسات الصناعية الجديدة ،والرغم من ذلك بقي قطاع الصناعة في المدينة متخلفا قياسا بالمجالات الاخرى ومن الاسباب لذلك منافسة البضائع الاجنبية والدخل المنخفض لغالبية السكان وسياسة الاستثمار التي ادت الى تدهور الاقتصاد(٤١).

كانت الصناعة في لواء الحلة في المدة (١٩٢١-١٩٤٥) صناعات بسيطة اغلبها يدوية مثل صناعة النسيج التي كانت في مناطق رئيسية من الحلة في الجامعيين والطاق وجبران، يعمل فيها عدد من المختصين بصناعة العباءة الرجالية وبعض البساط الصغيرة(٤٢).

وتعد صناعة جرش الحبوب من الصناعات المهمة في لواء الحلة كونها تدخل بشكل مباشر في غذاء الانسان اما معامل طحن الحبوب التي بلغت حوالي١٥ معمل موزعة في اللواء(٤٣).

وقد شهدت الصناعة في الحلة بعد عام١٩٢٠ زيادة عدد المؤسسات الصناعية الى اكثر من مئة بينما كان عددها اثنا عشر، وكانت صغيرة وموزعة في الاماكن القديمة وتركزت على معامل الطحين والدبس ومحلات الحرف اليدوية مثل الصفارين والحدادين واصحاب الاكواز من الحرف اليدوية(٤٤)،وكان النشاط الصناعي بطيئا جدا ويتركز على الحرف اليدوية المنتشرة مثل صناعة وكبس التمور وصناعة الاواني الفخارية وصناعة الثلج والطابوق واصبحت هذه نوات للصناعات الالية الحديثة

فيما بعد ،وقد لبت هذه الصناعات التي انتشرت في لواء الحلة والاماكن الادارية التابعة لها حاجات سكانها خاصة الصناعات التي تنتج الآلات الصناعية من الحديد والخشب كما اشتهرت تلك الصناعات نتيجة الخبرة الطويلة وممارسة سكانها منذ سنوات(٤٥)

وقد اشتهرت ناحية التحتية التابعة الى الهاشمية في صناعة البسط العربية وذلك لوفرة المواد الاولية الزراعية من نباتية او حيوانية كما توفرت صناعات اخرى في مناطق اخرى حسب وفرة موادها الاولية مثل صناعة الطابوق في قضاء المحاول لوجود التربة الملاءمة والمياه والايادي العاملة الرخيصة فضلا عن توفر صناعة الادوات الزراعية لطلبها من قبل الزراعيين كما ان بعض الصناعات قد تطورت مثل معامل طحن الحبوب الحجرية وكانت تسد هذه المعامل حاجة المناطق المجاورة للحلة مثل كربلاء والنجف والديوانية، وقد بلغت المعامل بحدود خمسة عشر معملا في الصوب الصغير والكبير للحلة يعمل بها عدد من العمال(٤٦)،اما في ظل الاستقلال السياسي ما بين ١٩٣٣-١٩٤٥اخذت صناعة النفط من الشركات الاجنبية تشكل اساس من موارد الدولة المالية بحوالي اربعين بالمائة من مجموع واردات الدولة وبصورة عامة كانت ايرادات الدولة ضعيفة لا تساعد في تحقيق الاصلاحات الاقتصادية للبلد وتنمية الاقتصاد(٤٧)، مما ادى هذا الامر بالحكومة العراقية بإصدار عدد من الخطط خلال هذه المدة لتنمية الاقتصاد العراقي سميت هذه الخطط بالخطة(الخمسية)(٤٨)، وكانت قد شملت السنوات من ١٩٣١-١٩٤٢لكن لم تدم هذه الخطة الاخيرة وذلك لقيام الحرب العالمية الثانية والحاجة الى استيراد السلع الضرورية لتحل محلها ميزانية سميت ميزانية التجهيزات ولكن تأخر العمل بها نتيجة العجز الحاصل في ميزانية الدولة(٤٩).

ويلاحظ على هذه الخطط هو عدم التطبيق الكامل لفقراتها وان ادخال بعض المشاريع وتقديم المساعدات لبعض البلديات كانت تدخل جميعها ضمن عنوان المشاريع الصناعية مثل انشاء النادي الاولومبي وهي ليس منها(٥٠)،كذلك لوحظ ان ذلك الاستعراض لتلك الخطط يتصف بعدم استقرارها وسرعة تبدلها والارتجالية في وضعها ولم ينل القطاع الصناعي من الاهمية المطلوبة وما انفق كان لا يؤدي الى النمو والتطور الصناعي في البلد(٥١).

فقد استمر الدور الهام للنفط في تغذية الصناعات العراقية وتطوير الاقتصاد العراقي حيث كان تأثيرها على كافة مدن العراق واخذت عائدات النفط خلال المدة ما بين ١٩٣٣-١٩٣٨تشكل ركنا اساسيا من اكان موارد الدولة وارتفعت الى اكثر من مليون دينار عام ١٩٣٩ وهذا يعني ان عوائد النفط اصبحت تشكل اكثر من اربعين بالمائة من عائدات العراق(٥٢)، اما الواقع الصناعي في العراق فكان دون المستولى المطلوب ،ولا يسهم في تغطية الحاجات المحلية، والحلة لاسيما بعد ١٩٣٩،حيث الاثار الاقتصادية للحرب العالمية الثانية قد بدأت اثارها بعد عام ١٩٤٠ومن هنا بدأ الانتاج المدني يتجه نحو الصناعة الحربية وادت الى زيادة في طلب المصنوعات التي لم تكن متوفرة بالنوع والكم مما دفع خطط الحكومة الى تغطيه هذه الصناعات بأنشاء مشاريع تسد الحاجة اضافة الى واردات النفط لزيادة صادرات العراق التي وفرت بعض الاموال لتطوير بعض الصناعات مثل صناعة الطابوق والسمنت وبعض الصناعات الاخرى(٥٣).

وقد كانت اثار الحرب العالمية الثانية سيئة بالرغم من محاولات الحكومة لتحسين الاحوال ،فكانت سياسة الدولة العامة قد اثرت سلبا على القطاع الاقتصادي من خلال اقحام شيوخ العشائر في السياسة فضلا عن الحركات التي قامت في العراق أنداك مثل حركة الاشوريين وتمرد بعض شيوخ جنوب العراق

بسبب الصراع ما بين الحكومة وبعض القبائل نتيجة الاضطرابات السياسية وسرعة تبدل الوزارات مما اثر سلبا على الاوضاع الاقتصادية(٥٤).

كان لخطوات الحكومة العراقية وجهودها في الاهتمام بوضع العاملين من خلال اقامة المشاريع التي توفر فرص العمل لكن تأثيرات اضرابات الحالة السياسية كان له اثر على الحالة الاقتصادية وكان من ظواهر هذه الازمة قيام عمال شركة الكهرباء بمقاطعة الشركة لحين تخفيض الاجور للحد المعقول، وقد حضي الاضراب بدعم اجتماعي كبير نتيجة لسوء الوضع المالي واثار الازمة العالمية (٥٥) .

وكما ان هناك صناعات اخرى في مدينة الحلة مثل صناعة الطابوق المسماة (الكورة)(٥٦)، وتتركز هذه بقضاء المحاول ناحية الكفل والتابعة الى الحلة ويعود ذلك الى وجود التربة الملائمة وتوفر المياه والارض العاملة الرخيصة وهناك صناعة الفخار وتشمل انواع ومنها الكوز لشرب الماء ،وقد اشتهر اللواء بصناعة الاثاث المنزلية بالإضافة الى الاواني الزجاجية المزخرفة (٥٧)، وكذلك حرفة مادة الدبس وصناعة الخل وغيرها حيث بلغت المكابس في اللواء عام ١٩٤٠ خمسة عشر مكبسه(٥٨)، وقد اثرت الحرب العالمية الثانية بتحويل الصناعات الانتاجية ذات الطابع المدني نحو الانتاج الحربي (٥٩).

وكان من مميزات هذه الفترة وملامحها حيث بدأت بظهورها على نشاط المعامل الصناعية التي كانت قائمة سابقا من خلال زيادة طاقتها الانتاجية، وبسبب زيادة الطلب ولتواجد القوات البريطانية في العراق واحتياجاتها الكبيرة (٦٠)، وانتعاش الصناعات اليدوية والحركية وظهور عدد من المعامل الاهلية مثل معامل طحن الحبوب والنسيج والسجائر والثقاب ومواد البناء(٦١).

وقد كشفت اوضاع الحرب العالمية الثانية عن حقيقة الوضع الصناعي في العراق وذلك من خلال بقائه مستوردا ولا تفي صناعاته بحاجة البلد ومن ثم صعوبة الاستيراد وحتى تصدير المواد الخام وان هناك امكانية العمل في تطوير الصناعة في الداخل العراقي اذا ما توفرت الحماية للمنتج والخطط المدروسة(٦٢).

٣- التجارة :-

تمثل التجارة موردا هاما للشعوب اذا ما استثمرت بشكل صحيح ومخطط له ، وهي انعكاسا للتطور الاقتصادي والاجتماعي ولها اثر كبير في عملية التنمية الاقتصادية، وتحدد حجم الانتاج والدخل والاستهلاك وتكوين الرأس مال ، وهي تمثل الشريان الحيوي الذي يرتبط باقتصاديات الدول الاخرى ، وقد اعتمد التطور التجاري على تصدير المنتجات الزراعية وخاصة الحبوب (٦٣).

قد اثرت ظروف الحرب العالمية الاولى على مستوى صادرات العراق بشكل كبير اذ توقفت تجارة التصدير فيه وذلك بسبب نقص في وسائل النقل وعدم توفر البواخر التجارية بالإضافة الى المخاطر التي تحيط بالطرق التجارية ،وبانتهاء الحرب العالمية الاولى وتأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ اعادت تجارة التصدير الى الازدهار، وذلك لتركيز الحكومة العراقية بتطوير النقل النهري بدجلة والفرات وساعد ذلك المزارعين على التوسع في الزراعة(٦٤) ، كما يلاحظ تطور الوعي العام في اهمية الخزن وانشاء المخازن للحبوب وكانت التمور تحتل مركزا هاما في التصدير لبغداد وباقي الالوية (٦٥)، حيث كانت المكابس الخاصة بالعمل تنتشر في الحلة والشامية وبعقوبة حيث بلغت اكثر من ١٦٠ مكبسه تقوم بموسم التمور بجمع التمور وتنقيتها وتغليفها وكان لكثرة البساتين في الحلة دور كبير في تصدير التمور(٦٦)،

ويؤخذ على الاقتصاد العراقي انه متخلفا لاعتماده بصورة اساسية على النشاط الزراعي فضلا عن الاساليب البدائية في عمليات الانتاج والتسويق بالإضافة الى تبعيته للسياسة البريطانية التي عمقت التناقضات الاجتماعية في العراق وعملت على تحويل الاقتصاد العراقي الى اقتصاد استهلاكي من خلال وسائل عدة اتبعتها لهذا الغرض من تأسيس بنوك ، وتقديم القروض كي تضمن العراق سوقا تابعا لها يزودها بالمواد الخام(٦٧) ، وقد استحوذت الشركات البريطانية على الصادرات والواردات الاقتصادية ، بالإضافة الى ان النقل تتبناه الشركات البريطانية ايضا والبنوك البريطانية تمول التجارة الخارجية(٦٨).

وهذا بدوره اثر على تجارة واقتصاد العراق ،حيث تمثل معظم استيراد العراق من بريطانيا على الاقمشة القطنية والصوفية والحريرية بأنواعها ، اما صادرات العراق الرئيسية فتنحصر غي الانتاج الزراعي المتمثل بالتمور والانتاج الحيواني المتمثل بالجلود والاصواف ، تغطي صادرات العراق من التمور ثمانين بالمائة من الطلب العالمي ، وكانت تجارة اخرى مهمة وهي تجارة المرور مع دول الجوار (ترانزيت) وذلك من خلال انفاق الزوار لزيارتهم في الاماكن المقدسة وكذلك اصناف التجارة الاخرى التي تنقل مثل الشاي والسكر والسلع الاخرى مثل السجاد والاقمشة والفواكه الجافة ، ومن الدول العاملة بالتجارة (التوسط بين دولتين مثل ايران والهند وسوريا وتركيا وبلجيكا وامريكا وغيرها)(٦٩).

سعت الحكومة العراقية عام ١٩٢٤في تشجيع التجارة عن طريق تقليص الرسوم الكمركية على تجارة المرور الى النصف بالمائة، وسياسة دعم العشائر العراقية من المعونات والهدايا النقدية مقابل خدمات حماية الطرق البرية وكذلك الضرائب التي فرضت على الحبوب التي تدفع الى رؤساء العشائر ويتم تقاسمها فيما بينهم، كما شهدت التجارة العراقية في ١٩٢٧ تقدما ملحوظا وشكلت بغداد النافذة الرئيسة لألوية العراق حيث تستورد احتياجات العراق الرئيسية من السلع والبضائع الاجنبية واختصت الموصل بتصدير الحبوب والمواشي والحيوانات(٧٠) .

اثرت السياسة الخارجية بقيودها على استيراد بعض السلع والاعفاء للبعض الاخر وفقا للمصالح الاجنبية في العراق ، ولم تكن هناك قيود اساسية هدفها تعزيز بنية الاقتصاد العراقي وخدمة تطوره ، وهذا بدوره انعكس سلبا على الدور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع بالرغم من بعض التحسينات التي جرت مثل صدور قانون تعريف الرسوم الكمركية (رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٧) والذي عد نقطة تحول في سياسة العراق التجارية الخارجية ، حيث اتسع نطاق الاعفاء من الرسوم الكمركية للعديد من السلع مما ساعد على تطوير عملية الانتاج والتصنيع(٧١) لكن بعض الدول مثل تركيا قد اثرت على صادرات العراق حيث منعت دخول التمور العراقية لحماية منتجاتها الزراعية على الرغم من القوانين التي صدرت من قبل الحكومة العراقية ولكن العجز التجاري بقي واضحا نتيجة اسباب منها رداءة الموسم الزراعي وسوء الاحوال الجوية والفيضانات والاوبئة بالإضافة الى اثار الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ – ١٩٣٣)(٧٢).

وقد تأثرت المدن العراقية بهذه الاوضاع ، لارتباط العراق بالسوق العالمية خاصة بالأسواق البريطانية ، وقد برز الكساد في مدن بغداد والبصرة والحلة التي تأثرت كثيرا كونها من المدن الرئيسية لا نتاج التمور حيث قلت مردودات التمور والحبوب مما انعكس على الوضع التجاري والاقتصادي نتيجة انخفاض الاسعار العالمية وزيادة الضرائب عليها من قبل الدول المستوردة مما خلق وضعا غير مستقر في المدن عامة والحلة خاصة(٧٣).

فتحسن انتاج الحبوب عام ١٩٣٠،تحسنا بسيطا واصبح بعضها مكدسا في الوية العراق ومنها لواء الحلة واصبح الفلاح يميل الى حرق المحصول للتخلص من تكاليفه وهجر الفلاح الزراعة فساءت الاحوال اكثر مما كانت عليه سابقا وقد شملت هذه الاحوال تجارة الحيوانات من اغنام وغيرها نتيجة

الاجراءات الوقائية للدول المجاورة للعراق وما يفرض عليها بما يعرف (الخاوة)(٧٤) من بعض العشائر عن طريق الطرق الخارجية المتصلة بالجزيرة وسوريا مما سبب في ارتفاع قيمة الرسوم والتكاليف الاجمالية لقيمة تصدير الحيوانات، وبالنتيجة كانت الازمة الاقتصادية العالمية قد القت اثارها على العراق والويته ومنها لواء الحلة فتعرضت الى كساد تجاري وضيق اقتصادي ارهق الناس عموما والحلة خصوصا فضلا عن المعاناة الاقتصادية التي كانت تعاني منها الحلة اصلا(٧٥).

فضلا عن اغراق اسواق العراق بالمنتوجات اليابانية الرخيصة وعجز العراق عن اتخاذ اجراءات الحماية تحت ظل التحكم البريطاني بالاقتصاد العراقي في حين فرضت المانيا رسوما عالية على الذرة العراقية لمنع المنافسة مع الذرة الالمانية ، وفرضت ايران قيودا على العملة الاجنبية في تجارتها مع العراق ، كما قامت بريطانيا بحذف اسم العراق من البلدان ذات الافضلية الاولى وبذلك فقد حل الخراب في المزارع العراقية وكذلك معاناة الفلاح بشكل عام (٧٦)و ما جرى من اثار هذه الظروف على الحلة خاصة حيث ترك الفلاح المحاصيل الزراعية تأكلها الديدان وسميت هذه السنوات (بسنوات اللوعة)(٧٧).

لقد اقدمت الحكومة العراقية على معالجة اثار الازمة العالمية على العراق بعدة قوانين كان من بينها قانون ضريبة الرواتب ، واعتبر اجراء موقت ، واصدر قانون نصف راتب للمتقاعدين وكذلك الغيت وزارة الزراعة والري في ت٢/١٩٣٠ وانهاء خدمات وكلاء التاج لا نها تكلف الخزينة مبالغ طائلة(٧٨) وكذلك تم تقليل عدد من الموظفين، وفي شأن اخر ،قدمت مقترحات من غرفة تجارة الموصل لمراقبة شركات الشحن التي تحتكر عمليات الشحن في ميناء البصرة والحد من مضاعفة اجور الشحن في موسم التصدير، واقيم مؤتمر لغرفة التجارة عقد في ٢٣/حزيران/ ١٩٣٠ ،لتقديم مقترحات معالجة الازمة الاقتصادية والتأكيد على معالجة المنتوج المحلي امام البضاعة المستوردة (٧٩) ، وبعد زوال الازمة الاقتصادية العالمية، استعادة التجارة الخارجية لمكانتها ٠ وشهدت انتعاشا اقتصاديا عام ١٩٣٣ ،فتحسنت اسعار بعض المنتوجات الزراعية والحيوانية ، وانعكس ذلك على حركة التصدير للأسواق الخارجية (٨٠).

وباستقلال العراق ودخوله العضوية في عصبة الامم عام١٩٣٠،شهد تطورا واضحا ،وانعكس على التحسن للوضع الاقتصادي والمالي للعراق، واستمر الوضع بالتحسن التدريجي ،خاصة بعد استيراد شركات النفط الاجنبية للآلات والمعدات والذي ادى الى زيادة في الدخل العراقي ، وبدوره انعكس على دخل الفرد العراقي ،(٨١) وازداد استيراد المواد الاساسية والغذائية ، وكذلك شهدت تجارة الترانزيت نشاطا كبيرا، وخاصة ان البلد في السنوات الاولى لاكتشاف النفط على الرغم من ان العراق لم يبدا الانتاج الافي ١٩٣٤ ٠ وبذلك ازدادت عائدات الحكومة العراقية من الشركات الاجنبية وتمكنت من الشروع بالخطط والبرامج الاقتصادية، وانتعاش القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية (٨٢) .

واتخذت الحكومة اجراءات منها اصدار تعريفة كمركية جديده عام ١٩٣٣ لتنظيم التجارة والحد من دخول البضائع الاجنبية وتزاحم منتجاتها ،ان هذه الاجراءات ودخول النفط كمورد كان لهما اثر ايجابي في تطور القطاع الزراعي والصناعي والتجاري ابان الثلاثينات ،والتحسن في استخدام الايدي

العاملة والعوائد المالية ،ورغم هذا فأن الحكومة قد اخفقت في الخطط الاقتصادية نتيجة غياب الخبرة والدراسة الموضوعية وتعرض الخطط للتغيرات المستمرة ،حيث بين عامي ١٩٣١ -١٩٣٩ تعرضت للتغير اكثر من خمس مرات(٨٣).

اتخذت الحكومة العراقية محاولات اخرى لتحسين الوضع الاقتصادي منها فتح مصرف زراعي سنة ١٩٣٥ وكانت اعماله تخص الزراعة والصناعة والتسليف وصيانة ميناء البصرة التجاري ،وتم عقد اتفاقيات مع السويد سنة ١٩٣٥ والمانيا وفلسطين سنة ١٩٣٦ ومصر والولايات المتحدة عام ١٩٣٨ والبرازيل سنة ١٩٣٩(٨٤).

وكان للنفط دور هام في تطوير الاقتصاد، حيث تم بناء المنشئات الاستخراجية ومد خطين من الأنابيب الاول من شمال العرق الى البحر المتوسط طرابلس – لبنان ،والثاني الى حيفا في فلسطين ، وبدا الانتاج العراقي للنفط سنة ١٩٣٤ فبلغ النتاج حوالي ثمانين الف برميل يوميا، وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩ ،اقفل خط حيفا الى الابد وصرف عن اقامة خط فلسطين عام ١٩٤٨،نتيجة لا علان دولة الكيان الصهيوني واحتلال فلسطين(٨٥).

وأثر ذلك على الاقتصاد العراقي عامة وفي الحلة خاصة ولكون اليهود يشكلون نسبة عالية في الحلة ، وسيطرتهم على مفاصل التجارة ، مما اثر سلبا على الوضع الاقتصادي لسكان المدينة ، ونتيجة لا ثار الازمة الاقتصادية العالمية بدأت تتراجع القوى التجارية لليهود، وكذلك نتيجة اتباع الحكومات في العراق سياسات اقتصادية ذات بعد وطني ، رغم حالة التبعية الاقتصادية التي عانى منها (٨٦).

كانت اغلب الشركات في العراق بريطانية الاصل والنقل بريطاني ايضا للبضائع المستوردة والمصدرة ، اضافة الى رؤوس الاموال المستوردة فبنكي الشرقي والبنك العثماني تحت الادارة البريطانية مضافا الى سيطرتها على النقل النهري بين بغداد والبصرة من خلال شركة بواخر دجلة والفرات ورغم المنافسة بين الشركات البريطانية واليابانية بقيت الشركات البريطانية هي السائدة في جميع المجالات(٨٧) وكان انخفاض الدينار العراقي في ظل التبعية وغياب التخطيط حيث الاستيراد اكثر من التصدير فضلا عن اعتمادها على الزراعة بصورة اساسية بالإضافة الى العوامل الاخرى منها تهريب اموال كبيرة من الكويت الى العراق في سنتي(١٩٣٣-١٩٣٤) حيث احدثت اضرارا في اقتصاد العراق(٨٨)، وبعد انفراج الازمة العالمية، استعادت التجارة العراقية مكانتها وكانت السوق الهندية والبريطانية تعد سوقا مهمة للعراق حيث الروابط المشتركة لمنتجات الحبوب ، التبغ واستيراد منتوجات الشاي والتوابل والاخشاب وهي من انتاج بريطانيا والهند والعراق يعد الممول الرئيسي للهند وبريطانيا ، مما دفع النشاط التجاري البريطاني للتنافس عليه بين الاسواق (٨٩).

ويمكن القول ان الحكومات المتعاقبة على حكم العراق لم تكن جادة في جهودها لحماية التجارة العراقية وذلك لوجود السيطرة الاجنبية ، وعدم وجود خطة منتظمة واعتماد الزراعة بشكل اكبر واهمال القطاع الخاص وعدم وجود شركات تجارية محلية قد ساهمت بضعف الجانب التجاري وعدم وصوله الى المطلوب ولانعكاس تأثير الازمة العالمية كبيرا على العراق وبحكم ارتباط العراق ببريطانيا من خلال السوق المحلية، كان انخفاض اسعار المواد الزراعية وانخفاض الطلب عليها واغراق السوق المحلية بالمنتجات الاجنبية مما ادى الى اضرار اقتصادية كبيرة للسوق العراقية(٩٠):.

وكانت الاجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية في ايجاد الكتلة الستراينية ، والتي حتمت على الدول المرتبطة بها ان تحول ارصدتها الذهبية والعملة الصعبة الى بنك انكلترا والذي تحول الى سند مالي جديد للاقتصاد البريطاني على حساب الشعوب الاخرى مما احدث تأثيرا جديدا على اقتصاد العراق(٩١).

لقد ادركت الحكومة العراقية مدى خطورة مشكلة التمويل على اوضاع العراق فسعت الى انشاء وزارة التمويل في سنة ١٩٤٤ بعد اقرار مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ اذار ١٩٤٤ لائحة قانون وزارة التمويل (٩٢).

لقد وقفت النخبة المثقفة الحلية موقفا دافعا لاستحداث الوزارة ومعالجة الشؤون الاقتصادية لمصلحة البلد ومن ضمنهم النخبة السياسية الحلية (٩٣)، لقد اثرت الازمة الاقتصادية خلال الحرب العالمية الثانية على وضع العراق الاقتصادي كثيرا لاسيما لواء الحلة فارتفعت قيمة الاسعار واضطربت الاسواق التجارية واحتكر التجار المواد الغذائية مما اشتدت ظروف الحياة المعيشية في الحلة وحال دون حصول الطبقات الفقيرة على المواد الغذائية الاساسية على الرغم من وجود قانون تنظيم الحياة الاقتصادية (٩٤) الذي سنته وزارة نوري سعيد السادسة في (٩تشرين الاول ١٩٤١ _ تشرين الاول ١٩٤٢) بهدف السيطرة على الوضع الاقتصادي المضطرب ولتسهيل المواد الغذائية الاساسية للمواطنين (٩٥).

كان الاقتصاد العراقي في بدايته اقتصاد متخلف كونه وحيد الجانب ويعتمد على النشاط الزراعي وان النظام الملكي تابع الى السياسة البريطانية التي عمقت التناقضات الاجتماعية وعملت على تحويل الاقتصاد العراقي الى استهلاكي وتصدير رؤوس الاموال والاستثمارات ، وكذلك فتح البنوك وتقديم القروض لجعل العراق سوقا للبيع وتابعا لها يزودها بالمواد الاولية(٩٦).

لقد حصل بعض التحسن على التجارة الخارجية في العراق مع دول العالم ، على الرغم من اثار الحرب العالمية الثانية في كانون الثاني ١٩٤٠ ومن ضمنها تركيا نتيجة للموقع الجغرافي للعراق فقد طرأ تحسن في اسعار مواد التصدير (ترانزيت)(٩٧) والتي شملت تركيا عن طريق سكة حديد تل كوجك وميناء البصرة وشملت ايران وسوريا وفلسطين وشرق الاردن(٩٨)، لقد اثر وجود التبعية لبريطانيا على العراق كثيرا خاصة مع وجود متطلبات معاهدة عام/ ١٩٣٠ ،والتي نصت ضمن شروطها تعاون العراق مع التحالف في حالة نشوب حرب مع بريطانيا حيث سارع نوري سعيد الى اعلان قطع العلاقات مع المانيا وفتح التسهيلات امام القوات البريطانية ، وقد تدهورت تجارة الاستيراد اثر دخول بريطانيا والولايات المتحدة الحرب بسبب انقطاع الطرق بين الغرب والشرق(٩٩) ، مما تحمل العراق نتائج الحرب على الرغم من بعده من ميادين الحرب وذلك بحدوث ازمة التمويل والتضخم النقدي من خلال زيادة نفقات الجيش البريطاني في العراق بعد الاحتلال الثاني عام ١٩٤١ وانخفاض حجم الاستيراد ، وفقدت تجارة العراق خمسة واربعون بالمائة من صادرها الرئيسية بالإضافة الى صعوبة المواصلات وقلة الشحن(١٠٠) ، وقد حاولت الحكومة عن طريق غرفة التجارة طمأنة الشارع فقد اكدت على متانة الوضع التجاري والمالي للعراق من خلال بيانها ، لبعده عن مسرح العمليات العسكرية واستمرار مواصلته مع الاقطار المتاجرة معه، ووجود ما يكفي من المواد الغذائية الاساسية التي تسد الحاجة ويحافظ على الاستقرار الداخلي واستمرار تدفق البضائع الاجنبية الى الاسواق العراقية (١٠١)، وفشل التدابير التي اتخذتها الدولة في هذا المجال ،كوضع سقف زمني لحجم الاستيرادات وفرض رسوم كمركية على الصادرت الامر الذي جعل العجز مستمرا (١٠٢)، وقد اتخذت الدولة عدد من الاجراءات لتحديد نضم الاستيراد حيث صدر

مرسوم رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠،والذي يختص بتقييد استيراد البضائع وبعض المواد الا بإجازة خاصة من لجنة التمويل المركزية وقد استثنى هذا النظام من ذلك استيراد الحكومة العراقية والقوات البريطانية ،والامتعة الشخصية ،ونظام استيراد الحنطة رقم٧٧، والذي منع استيراد الحنطة الا بإجازة رسمية ،ونظام ٦٥ لسنة ١٩٤١، والذي بموجبه منع استيراد البضائع المعدة للاستهلاك الا بإجازة خاصة (١٠٣).

يتبين مما تقدم ان ظروف الحرب قد اثرت بشكل كبير على اقتصاد العراق مما نتج عنه صعوبة المعيشة للسكان وهذا شمل كافة الوية العراق ومدنه بسبب صعوبة النقل وتكاليفه لذا ارتبكت الاسواق وسادت الفوضى واشتد الطلب على السلع والمواد الغذائية (١٠٤) وزادت الوضع سوءا سياسة الحكومة البريطانية والتي لم تكون افضل من سياسة السلطات البريطانية في العراق فلقد فرضت حصارا اقتصاديا على سياسة العراق عن طريق وضع القيود على البضائع المشحونة اليه ونتج عنه وجود مركز تموين الشرق الاوسط لتنفيذ هذه المخططات لحساب بريطانيا ويذكر لون كريف ان العراق كان الخاسر من نظام المركز(١٠٥)، وهذا يعني خضوع تجارة العراق لعوامل الحرب فكانت تجارته سنة ١٩٤٢ قد خضعت الى ارتفاع اسعار المواد المصدرة وانخفاض في كمية الموارد الواردة (١٠٦).

يمكننا من ان نبين الاسباب الاساسية في تخلف تجارة العراق هو ان ما يستهلكه اكثر مما يصدره من المواد الانتاجية، وذلك لعدم اهتمام الدولة بقيام صناعة وطنية (١٠٧) وعدم الاهتمام بتجارة التصدير وادى ذلك الى عدم تواجد توازن حقيقي بين التصدير والاستيراد وتخلف الصناعة وهكذا يبقى العجز مستمرا في الميزان التجاري(١٠٨).

الخاتمة:-

لقد انتهى البحث الى النتائج التالية :-

ان العراق عاش اوضاعا اقتصادية غير جيدة ،وقد عانى منها المجتمع العراقي كثيرا والحلي بشكل خاص ،وان التدهور الاقتصادي الناتج من عدة اسباب منها عدم الاستقرار السياسي في البلد حيث تبدل الحكومات سريعا ،وفقدان الأمن نتيجة التحركات الجماهيرية والثورية التي شهدها العراق وغياب الخطط المدروسة والكفيلة بالنهوض بالواقع الاقتصادي للبلد ،ووجود القوانين والضرائب لصالح المستعمر والدول المرتبطة به ،واثار الازمة الاقتصادية العالمية وكذلك الحرب العالمية الثانية ،كل ذلك القى ظلاله على الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي والذي انعكس على دور النخبة المثقفة الحلية في واقعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ،وكان ذلك قد اثر على ارتفاع الاسعار واضطراب السوق واحتكار التجار للمواد الغذائية مما انعكس سلبا على الحياة المعيشية الحلية خاصة والعراق عامة .

الهوامش

١. ياسين طه ياسين، اثر الازمة الاقتصادية العالمية بين عام١٩٢٩-١٩٣٣ على الحياة الاجتماعية في العراق، مجلة ادأب البصرة ، العدد/٥٣، ٢٠١٠، ص٥٧.
٢. ظاهر ذباح الشمري، احوال مدينة الحلة الاجتماعية والاقتصادية منذ عام ٤٩٥ حتى نهاية القرن الثامن الهجري واثرها في مدينة الحلة ،(بابل: مركز الدراسات الاسلامية ،م.ج،العدد١، حزيران ،٢٠١٢)،ص٩٨.

٣. ان نطاق السهل الرسوبي يحوي ترسبات الاطيان الصالحة للزراعة ومعظم الغلات الزراعية مع وفرة المياه للمزيد ،ينظر الى: ظاهر ذباح الشمري ،المصدر نفسه،ص١٠٠.
٤. هوشيار معروف ،الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، دراسة في العلاقات الاقتصادية لدولة العراق قبل حزيران ١٩٧٢، (بغداد :١٩٧٧)،ص٢٢٨.
٥. محمد سلمان حسن ، المصدر السابق،ص٤٤٢.
٦. المصدر نفسه ، ص٤٥٠.
٧. توماس بالوك ، سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق، ت محمد سلمان حسن ،(بغداد:١٩٥٨)،ص٦٦.
٨. هوشيار معروف، المصدر السابق،ص٢٣١.
٩. حنا بطاطو، المصدر السابق، ص٥٠.
١٠. لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودوره في سياسة المجلس الداخلي والخارجي،١٩٣٣-١٩٣٩ ،(بغداد: مكتبة اليقظة ،١٩٨٧)، ص٧٤ .
١١. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ،ج٤ ،ط٦،(بيروت :مركز الابجدية،١٩٨٢)،ص٨.
١٢. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص١٠.
١٣. نخبة من الباحثين العراقيين، (حضارة العراق) ،ج٣ ،(بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٥٨) ،ص١٣٠
١٤. المصدر نفسه ،ص٧٠٥.
١٥. عبد الوهاب مطر الدهيري ، السياسة الزراعية ، (اقتصاديات الاصلاح الزراعي) ،ط٢ ، (بغداد: مطبعة العاني ،١٩٧٦) ،ص١٧٦.
١٦. في عام ١٩٢١ اصبحت الحلة متصرفية تتبعها ثلاث اقضية وهي قضاء الهندية والهاشمية وقضاء المسيب ، واصبح علي جودة الايوبي اول متصرف في لواء الحلة في ١٩٢١/١٠/١٦،للمزيد:يوسف كركوش الحلي، تاريخ الحلة السياسي ، ق ١، المصدر السابق ، ص١٥٣.
١٧. عطية دخيل الطائي، الحلة من سنة ١٩١٤-١٩٢١، دراسة في الاحوال السياسية والادارية ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة بغداد، ١٩٩٨ ، ص٣٢.
١٨. ياسين طه ياسين، اثر الازمة الاقتصادية العالمية ، المصدر السابق ،ص٣٩.
١٩. المصدر نفسه ،ص٤٠ .
٢٠. سوسن عبد العزيز، التطورات الاجتماعية في العراق من ١٩٥٨-١٩٦٣،رسالة ماجستير ،المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ،جامعة المستنصرية،٢٠٠٤،ص١٢.
٢١. حيدر عطية كاظم السوداني، الفقراء في العراق والموقف الرسمي والشعبي منهم١٩٣٩-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه ،كلية التربية، الجامعة المستنصرية،٢٠١٨،ص١١٢.
٢٢. حيدر عطيه كاظم السوداني، المصدر السابق، ص١١٤
٢٣. نادية جاسم كاظم الشمري، التجارة العراقية ١٩٢١-١٩٥٨،دراسة تاريخية ،مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ،مجلد٦،العدد٣، ٢٠١٦، ص٢٣٣.
٢٤. المصدر نفسه،ص٢٤٠
٢٥. صباح السدرة ،التطور الصناعي في العراق (القطاع الخاص)،(بغداد: مطبعة النجوم،١٩٦٨)،ص٥
٢٦. سان ريموا : هو مؤتمر دولي عقده الجلس الاعلى للحلفاء بعد الحرب العالمية الاولى في مدينة سان ريموا عام ١٩١٩، للبحث في شروط الحلفاء مع تركيا .للمزيد ينظر الى :صباح السدرة، المصدر السابق،ص٨.

٢٧. واحد محمود محمد الحبيب ،اقتصاديات العراق ،دراسة تحليلية في التاريخ الدوري والتوسع الاستعماري،(بغداد: مطبعة العاني،١٩٦٨)،ص٥٢.

٢٨. نصت هذه المعاهدة على وجوب قيام العراق بأخذ الاستشارة البريطانية في كافة القضايا خاصة في الامور الاقتصادية والشؤون الخارجية. للمزيد ينظر الى حميد ازهر سعيد السماك واخرون، العراق دراسة تاريخية ،ج٢،مطبعة جامعة الموصل ،١٩٨٥،ص٢٧.

٢٩. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي ،ج٢،ط٧،(بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة،١٩٨٩)،ص٧٣.

٣٠. هنري فوستر، نشأه العراق الحديث ،ت سليم طه التكريتي،ج٢،(بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة،١٩٨٨)، ص٣٩٧.

٣١. ومن الشركات التي اعطيت الامتياز هي شركات نفط خانقين ونفط العراق المحدودة وشركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة .للمزيد ينظر مجيد عزت، ايرادات الحكومة العراقية من النفط،(بغداد: مطبعة النجوم،١٩٦٠)، ص٥٢.

٣٢. جواد هاشم واخرون ،تقييم النمو الاقتصادي في العراق،ج٢،(بغداد: مطبعة وزارة التخطيط،١٩٧٠م)، ص١٣٨.

٣٣. جمال حمدان، بترول العرب، (القاهرة: دار المعرفة،١٩٦٤) ،ص٢١

٣٤. عباس علي التميمي، النمو الصناعي في محافظتي البصرة و نينوى ،منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة(٤٩)، مطبعة دار الكتب ،الموصل،١٩٨١،ص٢٦.

٣٥. مدحت كاظم القريشي، الحماية والنمو الصناعي في العراق ،دراسة نظرية تطبيقية،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،١٩٨٢) ،ص١٦.

٣٦. المصدر نفسه، ص٦.

٣٧. عدل هذا القانون مرتين الاول في عام ١٩٣٠ بموجب قانون رقم ٣٥ ، والثاني في سنة ١٩٣٦بموجب قانون رقم ٦٣.للمزيد ينظر الى عبد خليل الفضلي، التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق ،(بغداد: مطبعة الرشاد، ١٩٧٦م)، ص٢٠.

٣٨. عبد الكريم سلمان، الاستثمار في القطاع الصناعي الخاص وعلاقته بقوانين تشجيع وتنمية الاستثمار في القطاع الخاص، (بغداد:١٩٧٥)، ص١٨.

٣٩. صباح السدرة ، المصدر السابق، ص١٠.

٤٠. لقد منح هذا القانون عدة اعفاءات ومساعدات للمؤسسات الصناعية وكذلك اعفاءات كمركية للمواد الخام للمزيد ينظر الى حسين موسى جاسم الاوسي، التوزيع الجغرافي للصناعة ،رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص٢٧.

٤١. عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق، (القاهرة: مطبعة الرسالة ،١٩٥٥)، ص٦٣.

٤٢. محمود حسن الشمري، الصناعات النسيجية في بابل، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠٠٥، ص١٦٠.

٤٣. حسين وحيد الكعبي، الوظيفة الصناعية في مدينة الحلة، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٩، ص٥٥.

٤٤. ارشد حمزة حسن عبد الله ،التطورات الاقتصادية في الحلة ١٩٥٨-١٩٧٩، كلية التربية ،جامعة بابل، ٢٠٠٩، ص٢٨.

٤٥. حسين وحيد الكعبي، المصدر السابق، ص٦٠.
٤٦. ارشد حمزة حسن عبد الله ، المصدر السابق،ص٣٨.
٤٧. صباح السدرة، المصدر السابق، ص١٥.
٤٨. سميت يهذ الاسم كونها تنظم ضمن مدة خمس سنوات وفقا للقوانين الصادرة للشأن الاقتصادي على ان يخصص مبالغ محددة للقطاعات التي تشملها من اجتماعية واقتصادية وتعليمية وغيرها للمزيد المصدر نفسه، ص١٦
٤٩. هشام متولي، اقتصاديات القطر العراقي، (دمشق: مركز الدراسات الاقتصادية، ١٩٦٤)، ص١٣٥.
٥٠. المصدر نفسه، ص١٣٦.
٥١. ان عدم الاستقرار الوزاري الذي كان سببه تعاقب الوزارات المتعددة على الحكم ادى الى عدم ثبات التخطيط الاقتصادي في البلاد، وكانت كل وزارة حينما تأتي تلغي ما جاءت به الوزارة السابقة من خطط اقتصادية كما حدث في وزارة حكمت سليمان (وزارة الانقلاب)في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦-١٧ اب ١٩٣٧،والتي الغت خطة وزارة ياسين الهاشمي بعد انقلاب بكر صدقي ،للمزيد ينظر الى: عبد العزيز نوار ،تاريخ العرب المعاصر، الجزء١،(بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧١)، ص ٤٩١.
٥٢. امجد خضير رحيم ،التطورات الصناعية في العراق من ١٩٥٨-١٩٧٦، كلية التربية ،جامعة تكريت، ٢٠٠٤، ص٢٥.
٥٣. المصدر نفسه، ص٣٢.
٥٤. غيدان سمير طه، الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٣-١٩٤٥في العراق، مجلة ،كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت ،العدد١،مجلد٢٠، ٢٠١٣، ص١٨٥.
٥٥. المصدر نفسه ،ص١٩٠.
٥٦. الكورة: مفردة وتعني المكان الذي يفخر فيه الطابوق المكون من الطين ،المصدر نفسه ، ص٥٧.
٥٧. عباس عبيد حمادي، النمو الصناعي في محافظة بابل ، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،١٩٦٩،ص٦٥.
٥٨. محمد عبد جليل شعابث، شبابيك حلية مصورة من التراث الشعبي، منشورات محافظة بابل،٢٠٠٧،ص٥٧.
٥٩. ان نشوء الحرب العالمية الثانية ، قد ادى الى تحويل الاقتصاد العالمي ولاسيما الدول الصناعية الكبرى من الانتاج السلمي الى الانتاج الحربي والذي يوجب تجنيد كافة الامكانات لخدمة الحرب وادى هذا الى ارباك حركة التجارة العالمية وصعوبة الاستيراد من الدول الاجنبية ، ولذا انخفض استيراد العراق الى خمسين بالمائة عما كان عليه قبل الحرب للمزيد ينظر الى : عبد السلام احمد خليفة، تطور القطاع الصناعي الخاص بالعراق ودوره في عملية التنمية الصناعية ، رسالة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٧٧، ص١٩٨.
٦٠. كان من اسباب تواجد القوات البريطانية بالإضافة الى الحرب العالمية الثانية، نشوب ثورة مايس ١٩٤١ بقيادة رشيد عالي الكيلاني والعقداء الاربعة حيث قاموا بتشكيل حكومة الدفاع الوطني بعد هروب عبد الله عبد الاله الوصي على عرش العراق بمساعدة السفير البريطاني في العراق للمزيد: فاضل البراك ،دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا عام ١٩٤١، ط٢، (بيروت: الدار العربية،١٩٨٧)،ص١٧-٣٩.
٦١. حميد ازهر سعيد السماك واخرون، العراق دراسة اقليمية ، ج٢ ، الموصل ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٨٥، ص٢٧.

٦٢. عبد السلام احمد خليفة ، المصدر السابق ،ص١٣٩.
٦٣. سعيد عبود السامرائي ، الاقتصاد العراقي الحديث، دراسة تحليلية في هيكل الاقتصاد العراقي وافاق تطوره ، (بغداد:١٩٨٢)، ص٢٨٩.
٦٤. نخبة من الباحثين العراقيين ، حضارة العراق ، ج٢،المصدر السابق ، ص١٥٣.
٦٥. سعيد عبود السامرائي ، المصدر السابق ، ص١٥.
٦٦. المصدر نفسه ،ص٤٥.
٦٧. نادية جاسم كاظم الشمري ، التجارة العراقية ، (١٩٢١-١٩٥٨)، دراسة تاريخية ، مجلة ، مركز بابل للدراسات الانسانية، العدد٢ ، م ج٦ ، ٢٠١٦ ،ص٢٢٥
٦٨. المصدر نفسه، ص٢٢٦.
٦٩. سعيد عبود السامرائي، المصدر السايق،ص١٨٠ .
٧٠. نادية جاسم كاظم الشمري ، المصدر السابق ،ص٢٣٥ .
٧١. غيدان سمير طه ، المصدر السابق ،ص٣٢٠ .
٧٢. نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق،ص١٦٠.
٧٣. عبد العزيز محسن محمد ، تطورات التجارة الخارجية العراقية، دراسة تاريخية ١٩٣٩_١٩٥٨، (بغداد: جميلة ،٢٠٠٦) ،ص٤٦.
٧٤. وهي تعني الضريبة التي تدفع للعشائر من القوافل التجارية التي تدخل ديرة العشيرة ، طوعا او كرها مقابل سلامتها حتى تنتهي من المرور خلال اراضيها وقد تكون احيانا هذه الضريبة مقدار معين من الاغنام او الحبوب بدلا من النقود وكذلك تفرض هذه الضريبة من قبل المشايخ على القوافل التجارية المتجهة نحو سوريا كما تتمتع رؤساء العشائر بالإضافة الى هذه الضريبة من اعفاءهم من بعض الضرائب الاخرى للمزيد ينظر : كمال احمد مظهر ، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ، ١٩٢٩-١٩٣٣، مجلة افاق عربية ، العدد٧، بغداد ،١٩٨٣، ص٢٢٦.
٧٥. عطية دخيل الطائي ، دراسة في اللائحة الادارية والاقتصادية ، المصدر السابق،ص٤٢.
٧٦. سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ، اطروحة دكتوراء ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤، ص٥٣.
٧٧. المصدر نفسه ،ص٦٠.
٧٨. نادية جاسم كاظم الشمري، المصدر السابق،ص٢٣١ .
٧٩. المصدر نفسه،ص٢٣٥ .
٨٠. .محمد سلمان حسن، المصدر السابق ،ص١٤٠ .
٨١. سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق،ص٦٠
٨٢. هوشيار معروف، المصدر السابق، ص١٨٩.
٨٣. غيدان سمير طه ،المصر السابق ،ص١٩٠.
٨٤. كمال الدين، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين الى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير، (بيروت : دار الفارابي ،٢٠١٣)،ص٥٥.
٨٥. المصدر نفسه، ص٥٩.
٨٦. علي كمال حمزة السرحان، اليهود في الحلة،(بابل: دار الفرات للثقافة والاعلام، مكتبة الصادق،٢٠١١)،ص١٠٣.
٨٧. غيدان سمير طه ، المصدر السابق ،ص١٨٨.

٨٨. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات الاربعة،ج٤ ،مركز الابجدية ، بيروت ١٩٨٢،ص١٨.
٨٩. ستار علك الطفيلي، التطورات الاقتصادية في العراق من خلال فترة الانتداب البريطاني١٩٢١_١٩٣٢،مجلة ،كلية التربية الاسلامية للعلوم الانسانية ،جامعة بابل،ص٥٤١.
٩٠. كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ،منشورات البدليسي ،دار الشؤون الثقافية العامة،١٩٨٧ ،ص٩٧.
٩١. المصدر نفسه ،ص١٠١.
٩٢. عبد الفتاح ياغي ، تطور الحركة الوطنية العراقية ،(بغداد ، مطبعة الارشاد)، ١٩٧٩،ص٤٧.
٩٣. ستار علك الطفيلي ، المصدر السابق ، ص٨١.
٩٤. وهو قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم ١١ لسنة ١٩٤٤: والذي نص على تنظيم الصناعات ممن لها علاقة بالتمويل لا سيما صناعة المواد الغذائية للمزيد ينظر: وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٤، بغداد ، المطبعة الحكومية ، ١٩٤٣ ، ص٢٤.
٩٥. سعد كاظم المولى ، تأسيس غرفة تجارة الحلة ومراحل تطورها ،دراسة تاريخية ،مجلة ، جامعة بغداد ، مج٣ ،٢٠٠٧،ص٤١.
٩٦. مشتاق طالب حسين الخفاجي، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير ،كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٤،ص٢٥.
٩٧. ترانسيت: وهي عبارة عن تجارة مرور مواد معينة من بلد الى اخر او من بلدان العالم الى البلدان المجاورة ومنها عبر العراق واكثر ما يكون الى تركيا وايران مثلا تصدير التبغ التركي الى الولايات المتحدة وبعض الاقطار الاخرى عبر العراق للمزيد ينظر الى : نادية جاسم كاظم ، المصدر السابق ، ص٢١٠.
٩٨. المصدر نفسه ، ص٢١٣.
٩٩. عبد العزيز محسن محمد ، المصدر السابق ،ص٢٤.
١٠٠- ستيفين همسلي لونكريك ،العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠،ج١،ت سليم طه التكريتي ،(بغداد:١٩٨٨) ، ص٤٥١.
١٠١- جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٢٨،ج٥(بغداد:دار الكتب والوثائق،٢٠٢١)،ص١٢٦
١٠٢- محمد عبد العزيز محسن ،المصدر السابق، ص٣٢.
١٠٣- سامي سعيد مهدي ،المصدر السابق ،ص٨٦.
١٠٤- محاضر مجلس النواب ،الدورة الانتخابية التاسعة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠،بغداد،١٩٤٠،ص١٧٠.
١٠٥- فيصل كشموله، نظرات في اقتصاد العراق، الموصل، ١٩٥٥،ص١٤٤.
١٠٦- عبد الرزاق الحسني ،المصدر السابق، ج٦،ص٢٠٤.
١٠٧- توفيق عباس السويدي، السياسة التجارية في العراق، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ،١٩٩٢،ص٩٢.
١٠٨- يعرف الاقتصاديون الميزان التجاري بانه مقارنة بين قيم الصادرات والاستيرادات من السلع المنظورة خلال سنة واحدة ويشكل اهم القنوات الرئيسية التي تتصل من خلالها بالتضخم الاقتصادي المحلي ، لما تتميز به تجارته الخارجية للمزيد ينظر الى : ناظم محمد نوري ، التجارة الخارجية والتضخم في

الاقتصاد العراقي ١٩٧٠-١٩٩٠، اطروحة دكتوراه ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧، ص٥٥.

قائمة المصادر والمراجع

اولا :- ملفات دار الكتب والوثائق

١- محاضر مجلس النواب ،الدورة الانتخابية التاسعة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠،بغداد،١٩٤٠،ص١٧٠.

ثانيا:- الرسائل والاطاريح

١- حسين موسى جاسم الاوسي، التوزيع الجغرافي للصناعة ،رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص٢٧.
٢- توفيق عباس السويدي، السياسة التجارية في العراق، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ،١٩٩٢،ص٩٢.
٣- مشتاق طالب حسين الخفاجي، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير ،كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٤،ص٢٥.
٤- ناظم محمد نوري ، التجارة الخارجية والتضخم في الاقتصاد العراقي ١٩٧٠-١٩٩٠، اطروحة دكتوراه ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧، ص٥٥.
٥- حسين وحيد الكعبي، الوظيفة الصناعية في مدينة الحلة، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٩، ص٥٥.
٦- حيدر عطية كاظم السوداني، الفقراء في العراق والموقف الرسمي والشعبي منهم١٩٣٩-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه ،كلية التربية، الجامعة المستنصرية،٢٠١٨،ص١١٢.
٧- سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ، اطروحة دكتوراء ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤، ص٥٣.
٨- سوسن عبد العزيز، التطورات الاجتماعية في العراق من ١٩٥٨-١٩٦٣،رسالة ماجستير ،المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ،جامعة المستنصرية،٢٠٠٤،ص١٢.
٩- عباس عبيد حمادي، النمو الصناعي في محافظة بابل ، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،١٩٦٩،ص٦٥.
١٠- عبد السلام احمد خليفة، تطور القطاع الصناعي الخاص بالعراق ودوره في عملية التنمية الصناعية ، رسالة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٧٧، ص١٩٨.
١١- عطية دخيل الطائي، الحلة من سنة ١٩١٤-١٩٢١، دراسة في الاحوال السياسية والادارية ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة بغداد، ١٩٩٨ ، ص٣٢.
١٢- محمود حسن الشمري، الصناعات النسيجية في بابل، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠٠٥، ص١٦٠.

ثالثا:- الكتب العربية والمعربة

١- توماس بالوك ، سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق، ت محمد سلمان حسن ،(بغداد:١٩٥٨)،ص٦٦.

٢- حميد ازهر سعيد السماك واخرون، العراق دراسة اقليمية ، ج٢ ، الموصل ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٨٥، ص٢٧.
٣- حميد ازهر سعيد السماك واخرون، العراق دراسة تاريخية ،ج٢،مطبعة جامعة الموصل ،١٩٨٥،ص٢٧.
٤- حنا بطاطو ، العراق والطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية . ت عفيف الرزاز ،(بيروت :١٩٩٠)، ص٥٠ .
٥- ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠ ،ج١، ت سليم طه التكريتي (بغداد،١٩٨٨)ص٤٥١.
٦- سعيد عبود السامرائي ، الاقتصاد العراقي الحديث، دراسة تحليلية في هيكل الاقتصاد العراقي وافاق تطوره ، (بغداد:١٩٨٢)، ص٢٨٩.
٧- صباح السدرة ،التطور الصناعي في العراق (القطاع الخاص)،(بغداد: مطبعة النجوم،١٩٦٨)،ص٥.
٨- ظاهر ذباح الشمري، احوال مدينة الحلة الاجتماعية والاقتصادية، منذ عام ٤٩٥ حتى نهاية القرن الثامن الهجري ، بابل مركز الدراسات الانسانية ، مجلد ٢ ، العدد ١ ، حزيران ٢٠١٢، ص٢٢.
٩- عباس علي التميمي، النمو الصناعي في محافظتي البصرة و نينوى ،منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة(٤٩)، مطبعة دار الكتب ،الموصل،١٩٨١،ص٢٦.
١٠- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ،ج٤ ، مركز الابجدية، (بيروت :١٩٨٢)، ط٦ ،ص٨.
١١- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي ،ج٢،ط٧،(بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة،١٩٨٩)،ص٧٣.
١٢- علي كمال حمزة السرحان، اليهود في الحلة،(بابل: دار الفرات للثقافة والاعلام، مكتبة الصادق،٢٠١١)،ص١٠٣.
١٣- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات الاربعة،ج٤ ،مركز الابجدية ، بيروت ١٩٨٢،ص١٨.
١٤- عبد العزيز محسن ، تطور تجارة العراق الخارجية ، دراسة تاريخية ، (١٩٣٩-١٩٥٨)، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص٢٤.
١٥- عبد الفتاح ياغي ، تطور الحركة الوطنية العراقية ،(بغداد ، مطبعة الارشاد)، ١٩٧٩،ص٤٧.
١٦- عبد الكريم سلمان، الاستثمار في القطاع الصناعي الخاص وعلاقته بقوانين تشجيع وتنمية الاستثمار في القطاع الخاص، (بغداد:١٩٧٥)، ص١٨.
١٧- عبد الوهاب مطر الدهيري ، السياسة الزراعية ، (اقتصاديات الاصلاح الزراعي) ،ط٢ ، (بغداد: مطبعة العاني ،١٩٧٦) ،ص١٧٦.
١٨- عبد خليل الفضلي، التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق ،(بغداد: مطبعة الرشاد، ١٩٧٦م)، ص٢٠.
١٩- فاضل البراك ،دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا عام ١٩٤١، ط٢، (بيروت: الدار العربية،١٩٨٧)،ص١٧-٣٩.
٢٠- فيصل كشموله، نظرات في اقتصاد العراق، الموصل، ١٩٥٥،ص١٤٤.
٢١- كمال الدين، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين الى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير، (بيروت : دار الفارابي ،٢٠١٣)،ص٥٥.
٢٢- كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ،منشورات البدليسي ،دار الشؤون الثقافية العامة،١٩٨٧ ،ص٩٧.

٢٣- عبد العزيز نوار ،تاريخ العرب المعاصر، الجزء١،(بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧١)، ص ٤٩١.
٢٤- لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودوره في سياسة المجلس الداخلي والخارجي،١٩٣٣-١٩٣٩،(بغداد: مكتبة اليقظة ،١٩٨٧)، ص٧٤ .
٢٥- مجيد عزت، ايرادات الحكومة العراقية من النفط،(بغداد: مطبعة النجوم،١٩٦٠)، ص٥٢.
٢٦- محمد سلمان حسن ، التطورات الاقتصادية في العراق ، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٩٥٨ ، (بيروت . ١٩٦٥) .
٢٧- محمد عبد جليل شعابث، شبابيك حلية مصورة من التراث الشعبي، منشورات محافظة بابل،٢٠٠٧،ص٥٧.
٢٨- مدحت كاظم القريشي، الحماية والنمو الصناعي في العراق ،دراسة نظرية تطبيقية،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،١٩٨٢) ،ص١٦.
٢٩- نادية جاسم كاظم الشمري، التجارة العراقية ١٩٢١-١٩٥٨،دراسة تاريخية ،مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ،مجلد٦،العدد٣، ٢٠١٦، ص٢٣٣ .
٣٠- نخبة من الباحثين العراقيين، (حضارة العراق) ،ج٣ ،(بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٥٨) ،ص١٣٠.
٣١- هشام متولي، اقتصاديات القطر العراقي، (دمشق: مركز الدراسات الاقتصادية، ١٩٦٤)، ص١٣٥.
٣٢- هنري فوستر، نشأه العراق الحديث ،ت سليم طه التكريتي،ج٢،(بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة،١٩٨٨)، ص٣٩٧.
٣٣- هوشيار معروف ،الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، دراسة في العلاقات الاقتصادية لدولة العراق قبل حزيران ١٩٧٢، (بغداد :١٩٧٧)،ص٢٢٨.
٣٤- كمال احمد مظهر ، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ، ١٩٢٩-١٩٣٣، مجلة افاق عربية ، العدد٧، بغداد ،١٩٨٣، ص٢٢٦.
٣٥- واحد محمود محمد الحبيب ،اقتصاديات العراق ،دراسة تحليلية في التاريخ الدوري والتوسع الاستعماري،(بغداد: مطبعة العاني،١٩٦٨)،ص٥٢.
٣٦- يوسف كركوش الحلي، تاريخ الحلة السياسي ، ق ١، المصدر السابق ، ص١٥٣.
٣٧- ارشد حمزة حسن عبد الله ،التطورات الاقتصادية في الحلة ١٩٥٨-١٩٧٩، كلية التربية ،جامعة بابل، ٢٠٠٩، ص٢٨.
٣٨- امجد خضير رحيم ،التطورات الصناعية في العراق من ١٩٥٨-١٩٧٦، كلية التربية ،جامعة تكريت، ٢٠٠٤، ص٢٥.
٣٩- جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨، (بغداد ، دار الكتب والوثائق) ٢٠٢١،ص١٢ .
٤٠- جمال حمدان، بترول العرب، (القاهرة: دار المعرفة،١٩٦٤) ،ص٢١.
٤١- جواد هاشم واخرون ،تقييم النمو الاقتصادي في العراق،ج٢،(بغداد: مطبعة وزارة التخطيط،١٩٧٠م)، ص١٣٨.

رابعا :- المجلات

١- ســـــتار
علك الطفيلي، التطورات الاقتصادية في العراق من خلال فترة الانتداب البريطاني١٩٢١_١٩٣٢،مجلة ،كلية التربية الاسلامية للعلوم الانسانية ،جامعة بابل،ص٥٤١.
٢- ســـــعد
كاظم المولى ، تأسيس غرفة تجارة الحلة ومراحل تطورها ،دراسة تاريخية ،مجلة ، جامعة بغداد ، مج٣ ،٢٠٠٧،ص٤١.
٣- غيـــدان
سمير طه، الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٣-١٩٤٥في العراق، مجلة ،كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت ،العدد١،مجلد٢٠، ٢٠١٣، ص١٨٥.
٤- كمـــــال
احمد مظهر ، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ، ١٩٢٩-١٩٣٣، مجلة افاق عربية ، العدد٧، بغداد ،١٩٨٣، ص٢٢٦.
٥- نادیـــــة
جاسم كاظم الشمري ، التجارة العراقية ، (١٩٢١-١٩٥٨)، دراسة تاريخية ، مجلة ، مركز بابل للدراسات الانسانية، العدد٢ ، م ج٦ ، ٢٠١٦ ،ص٢٢.
٦- یاســـین
طه ياسين، اثر الازمة الاقتصادية العالمية بين عام١٩٢٩-١٩٣٣ على الحياة الاجتماعية في العراق، مجلة ادأب البصرة ، العدد/٥٣، ٢٠١٠، صي٥٧.